ICANN72 | الاجتماع العام السنوي الافتراضي - الاجتماع المشترك:مجلس إدارة منظمة ICANN واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC)
الثلاثاء الموافق 26أكتوبر/تشرين الأول 2021 - من الساعة 04:30 م إلى الساعة 05:30 م بتوقيت المحيط الهادي الصيفي

آرون جيمينيز: ستبدأ هذه الجلسة الآن. لنبدأ التسجيل رجاءً.

[يجري الآن التسجيل]

آرون جيمينيز: مرحباً. اسمي آرون جيمينيز. مرحبًا بكم في الجلسة المشتركة بين مجلس إدارة منظمة ICANN واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار

يرجى العلم بأنه يتم تسجيل هذه الجلسة وأنها تتبع معايير السلوك المتوقعة في ICANN.

ستتضمن الترجمة الفورية لهذه الجلسة ستة لغات من منظمة الأمم المتحدة:العربية، والصينية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية والإنجليزية. انقر فوق رمز الترجمة الفورية في Zoom وحدد اللغة التي ستستمع إليها أثناء الجلسة. مخصص لأعضاء اللجنة:يُرجى التكرم بذكر الاسم للتدوين في السجل وتحديد اللغة إذا كنتم ستتحدثون بلغة أخرى غير الإنجليزية.

وقبل التحدث، تأكدوا من تحديد اللغة التي ستتحدثون بها من قائمة الترجمة الفورية. ويُرجى أيضًا التأكد من كتم صوت كل الإشعارات الصوتية والتحدث بوضوح وببطء للمترجمين الفوريين.

تجري هذه المناقشة بين مجلس إدارة منظمة ICANN واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. لذلك، فلن نتلقى أسئلة من الحضور. ومع ذلك، يُمكن لجميع المُشاركين تقديم تعليقاتهم في الدردشة. للقيام بذلك، يرجى استخدام القائمة المنسدلة في مربع الدردشة

ملاحظة: مايلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ماورد في الملف الصوتي وتحويله الى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لاينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

أدناه وتحديد "respond to all panelists and attendees" (الرد على جميع أعضاء اللجنة والحضور). فسيتيح ذلك للجميع الاطلاع على تعليقك.

لعرض خدمات التدوين النصي الآني، انقر فوق زر "الترجمة النصية" في شريط أدوات Zoom.

وبهذا، سأسلم الكلمة إلى رئيس مجلس إدارة المنظمة، مارتن بوترمان.

مارتن بوترمان: حسنًا. والصوت في الخلفية هو صوت كلب ليون، وليس كلبي.

هو يسمعني.

آسف جدا لذلك. ولكن حقًا، أهلاً ومرحبًا بكم جميعًا. تفضل يا رود. نرحب بأعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، على حضورهم هذه الجلسة مع أعضاء مجلس الإدارة. إن عملكم هو جوهر ما نقوم به وجوهر مهمتنا، وهو أمان واستقرار نظام العنونة الفريد الذي نقدمه للإنترنت.
ونحن نتطلع حقًا إلى أن نكون قادرين على إجراء مناقشة مفتوحة حول بعض تقاريركم الأخيرة وحول تفاعلنا وكيفية القيام بذلك على الوجه الأمثل.

لذا فإن أفضل شخص لتسهيل الأمر هي المرأة التي أرسلتموها إلينا بأعمالكم، ميريك كايو.

ميريك، هل تريدين القيام بذلك؟

ميريك كايو: بالتأكيد. شكرًا يا مارتن.

أود أن أرحب بجميع زملائي في مجلس الإدارة وزملائي في اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار إلى هذه الجلسة. وآمل أن نقضي ساعة كاملة من المناقشات الجيدة.

وأود أن أرحب أيضًا بالجميع -- كل فرد من يستمع إليها من الحضور.

الشريحة التالية، من فضلك.

وفيما يلي جدول أعمالنا للساعة القادمة:أولاً وقبل كل شيء، سوف تناقش اللجنة بعض المنشورات الحديثة، وعلى وجه التحديد، تقرير SAC117، وهو تقرير حول أنظمة الإنذار المبكر لصيانة الجذر؛ والتقرير SAC118، وهو تعليقات اللجنة على التقرير الأولي للعملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP)، حول المواصفات المؤقتة لفريق بيانات تسجيل نطاقات gTLD. ويا للهول - المرحلة 2A- وكان ذلك اسم كبير.

وثم أيضًا تحديث SAC114، والذي كان عبارة عن تعليقات للجنة على تقرير المسودة النهائية للإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD للمنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO).

وبمجرد مراجعة كل منشور من هذه المنشورات، سأتناولها للمناقشة. لذا إذا كان لدى الزملاء في مجلس الإدارة أي نوع من الأسئلة يمكن للجنة الإجابة عليها، فسأرحب بهذا كثيرًا.

وبعد ذلك، في الجزء الثاني ستقوم اللجنة بتقديم مُدخلات حول أسئلة المجلس، والتي كان أولها، كيف يمكن لمنظمة ICANN تحديد والعمل بشكل وثيق مع الحكومات على مستوى العالم بكفاءة، فضلاً عن التثقيف والتدريب والتفاعل عندما يتعلق الأمر بالقضايا الجيوسياسية المتعلقة بمهمة المنظمة؟

والسؤال الثاني هو، هل توجد أي تحسينات على العملية الحالية التي يستخدمها مجلس الإدارة للتعامل مع النصائح التي تودوا اقتراحها؟

الشريحة التالية، من فضلك.
لذا وفي هذه المرحلة، أود أن أرحب بچيوف هوستن كي يُحدثنا حول SAC117.

چيوف هوستن: شكراً لكم على هذا.

طابت أوقاتكم جميعًا أينما كنتم.

إنه لمن دواعي سروري أن أترأس فريق عمل اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار الذي نظر في هذا الموضوع بالتحديد.

حيث تمت المطالبة بذلك من خلال منشور مكتب رئيس قسم التكنولوجيا، OCTO 15. الذي يقوم بالبحث في المفهوم الذي نقبله كحقيقة مشتركة مفادها أن منطقة الجذر لا يمكن أن تنمو إلى أعداد لانهائية. فعندما نحاول ونُفكرس نوعًا ما في تريليون تسمية، أو حتى مليار تسمية في منطقة الجذر، فنحن حقًا لا نملك أي فكرة عن كيفية دعمها ليس فقط بالتكنولوجيا الحالية، ولكن، كما تعلمون، التقنيات المستقبلية المحتملة التي يمكننا تصورها.

لذلك، وفي مرحلة ما في المستقبل توجد نقطة لا يمكن لنظام الجذر أن يستمر فيها كما نعرفه حاليًا.

كان النقاش، إذا علمنا أن هناك انقطاعًا في مرحلة ما، هل يمكننا أن نتنبأ بموعد اقترابنا من عدم الاستمرار هذا؟ هل توجد نقطة يمكننا فيها أن نتوقع بذلك، دعونا نقول، وشيكة،

ولكنني أفترض أن الصفة الصحيحة هي التنبوء ونقطة التنبؤ، حيث قد تؤدي التغييرات الإضافية في منطقة الجذر، سواء أكان في عدد السكان أو الطابع السلوكي، إلى تغييرات لا رجعة فيها في طبيعة نظام DNS بحيث أنه سيتعرض للضرر ويتوقف عن العمل، وسيكون غير قابل للإصلاح بحيث لا يمكننا استرداد الموقف ما لم نقم بحذف بعض جوانب هذه التغييرات.

الآن، وأثناء دراسة هذا السؤال، لا سيما بالكثير من التفاصيل مما ورد في تقرير مكتب رئيس قسم التكنولوجيا (OCTO)، حاولنا أن ننظر بالضبط إلى ما كان يحدث هنا. وعلى الرغم من أنه قد يبدو نظامًا بسيطًا، إلا أن نظام أسماء النطاقات (DNS) يتصرف إلى حد كبير مثل لعبة الشطرنج: أنظمة محدودة، وحركات بسيطة، وسلوكيات غاية التعقيد. ومن المؤكد أن منطقة الجذر تقع في قلب هذا المستوى من التعقيد.

وأنا أستخدم كلمة "التعقيد"بدلاً من "مُعقد"، لأنه في بعض النواحي، في نظام معقد، علينا أن نعترف بإمكانية ظهور سلوكيات. وهذا صحيح بالتأكيد في نظام الجذر وفي نظام DNS بشكل كبير.

ونتيجة لذلك، فإن فهم كيف يمكننا استخدام نظام DNS ومنطقة الجذر على وجه الخصوص للتنبؤ الفعلي بفشل وشيك، للتنبؤ بهذه النقطة التي قد تؤدي فيها التغييرات الإضافية لما كنا نفعله في ذلك الوقت إلى حدوث انهيار النظام فعليًا هو أمر بالغ الصعوبة.

والآن، هذا هو، كما أفترض، توضيح للنقاط السابقة للنصائح والتعليقات التي قدمتها اللجنة، حيث لاحظت ودعمت اللجنة هذا المفهوم الذي يطلق عليه نظام الإنذار المبكر، الذي يجب علينا بناء مثل هذا النظام لإعطائنا فهمًا للوقت الذي قد نكون فيه قريبين من نقطة تغيير ما، أو في أسوأ الأحوال، فشل النظام.

الآن، بقولنا أننا لا نفهم كيف يمكن بناء مثل هذا النظام في هذه المرحلة ولا نعتقد بأنه من الممكن البناء في هذه المرحلة، فنحن لا - واسمحوا لي أن أؤكد على كلمة "لا" ننتقد

الجهود المبذولة لأداة نظام الجذر. فالبيانات التي يتم جمعها والبيانات الإضافية التي تتصور اللجنة على وجه الخصوص جمعها حول سلوك نظام الجذر لها فائدة غير عادية. وعلى الرغم من أن الأمر لا يُطلعنا بالضرورة عن الوقت الذي قد نكون فيه على وشك الانهيار أو أي نوع آخر من التغيير النهائي، إلا أنه يوجه جهودنا، فنيًا وسياسيًا، مثل طبيعة خدمة الجذر ونظام DNS بشكل كبير.

ولذا فنحن نؤيد وبشدة موصلة بذل الجهود للشروع في برامج القياس وأداة نظام جذر DNS والطرق التي يتم بها استخدام نظام الجذر والاستعلام فيه. وهذا مفيد بشكل عام.

ولكن لا تخلطوا بين هذا - فالهدف من هذه النصائح الإرشادية - لا تخلطوا بين هذا والتنبؤ الفعال بأن الجميع سيظل على ما يرام أو توقع أن هناك مشكلة تلوح في الأفق. فحقيقة الأمر أنه يمكننا قياس ما نقوم به اليوم والحقيقة التي أعتقد أننا نفهمها، أو نفهمها جماعيًا بأن معرفتنا بالطريقة التي يعمل بها الجذر لا تعني بالضرورة أننا إذا أردنا تغيير معلمات نظام الجذر حسب السكان، أو حسب السلوك، أو من خلال بروتوكول الاستعلام، لا يعني ذلك أن قياسات اليوم ستستقرئ في المستقبل وتعطيك نفس النتائج. في تقديرنا، نحن غير قادرين على استخدام أنظمة الإنذار المبكر هذه على المستوى التقني.

أعتقد بأنه أفضل تفسير يمكنني تقديمه إليكِ يا ميريك.

وبهذا سأعيد الكلمة إليكِ مُجددًا. شكراً لك.

ميريك كايو: شكرًا جزيلاً لك على هذه المعلومات المُفصلة، وأعتقد أن الشرح المستفيض للغاية لتقرير SAC117.

أود أن أدعو أي من زملائي في مجلس الإدارة لطرح أي أسئلة لديهم. ولكني أرى أن يد ديفيد أوليف مرفوعة.

إذن، يا ديفيد؟

هل هذا صحيح؟

حسنًا، مارتن، رأيت بأن يدك كانت مرفوعة. هل لديك سؤال؟

مارتن بوترمان: أجل، بالتأكيد.
أنا أقدر ما تقوله، چيوف. وكنا في البداية في لعبة التخمين، مع حدود مختلفة. وأعتقد أن الانتقال من لعبة التخمين إلى لعبة القياس هو أمر منطقي للغاية، وهو أمر نحتاج إلى القيام به على أي حال. فنحن نحتاج إلى معرفة متى نرى قممًا تُهدد عمل خادم الجذر في أي وقت وعلى أي حال. وأنا أقدر ذلك.

لذا، مع الأخذ في الاعتبار وافتراض أن الجولة التالية ستكون بالآلاف، مثل الجولة الأخيرة، هل يمكننا أن نفترض بسلام بأن ذلك سيكون آمنًا؟

چيوف هوستن: هذا سؤال استدراجي يصعب الإجابة عليه.

توجد دائمًا هذه المشكلة مع ملاحظة أن النتيجة الحتمية غير مستدامة. وكما قلت في المقدمة، إذا تحدثنا عن منطقة جذر تحتوي على مليارات أو تريليونات من المدخلات، فليس لدينا أي فكرة عن كيفية القيام بذلك.

وتأتي القضية في كل خطوة نتحدث فيها عن مائة أو ألف. فمن الصعب قبل اتخاذ الخطوة إدراك الضغوط أو الاحتمالات التي قد تحدث حتى في تلك الخطوة الصغيرة الإضافية التي من شأنها تغيير السلوك.

وما لاحظناه في العديد من الأنظمة الحاسوبية -- وتعد أجهزة الكمبيوتر متعددة المستخدمين مثالًا نموذجيًا - هو أن الكارثة تحدث كحاجة، وأن النظام قادر على امتصاص الضغوط المتزايدة حتى إلى مرحلة عدم القدرة على امتصاصها. وعندما تحدث الكارثة، يكون الفشل كاملاً وليس تدريجيًا. إنها كارثة. أنه ليس المستخدم الواحد الزائد. فبحلول الوقت الذي تصل فيه إلى مليون أو تريليون، مهما كان الرقم، سينهار النظام بأكمله. وتُعد القدرة على التنبؤ المستقبلي عند حدوث الزيادة التالية هو أمر لا يعترف به النظام.

لذلك تقول الدلائل أن كل شيء على ما يرام. ولكن يمكنني استخدام تقنية رومانية قديمة لمراقبة أحشاء شيء لجعل هذا التنبؤ بنفس سهولة إلقاء نظرة على البيانات التقنية الحالية لعمل هذا التنبؤ. فنحن لا نملك بيانات كفاية حول مدي التعقيد هنا. وكما تعلمون، هذا نظام معقد، ولا يمكننا أن نقدم لك هذا المستوى من التأكيد على أن كل شيء سيكون على ما يرام في كل خطوة على طول الطريق حيث نفهم في النهاية بأنه لن يزداد حجمه. ولكننا في الحقيقة لا نفهم النقطة والسبب وراء عدم حدوث ذلك.

لذلك أنا متردد للغاية في تقديم أي درجة من التأكيد لك هنا، مارتن، أن أي خطوة إضافية هي خطوة أكثر أمانًا من أي خطوة أخرى. وكل ما يمكننا قوله هو أنه ناجح حتى الآن. وهذا بيان صحيح.

مارتن بوترمان: نعم. إذن، حتى بالنسبة إلى بضعة آلاف، هل ما زلت غير مرتاح للإدلاء بهذا البيان؟ وأنا لا أنفي أننا لا يجب علينا أن نقوم بالقياس. الأمر فقط بأننا نتمتع ببعض الخبرة عن طريق إضافة بضعة آلا -- 1500. وقد رأينا تأثير ذلك؛ أليس كذلك؟

چيوف هوستن: هناك نقطة معمارية أوسع ربما نقوم بإجراء المزيد من الدراسة عليها.

نظام DNS ناجح لأنه عبارة عن تسلسل هرمي. وهذا التسلسل الهرمي يعطينا خصائص تخزين مؤقت هائلة. فإذا لم يكن لدينا هذه الدرجة من تركيز وتنوع الاستعلام في الجذر، فلن يُجيب نظام DNS أبدًا على استفساراتك.

إذا كان كل شيء يجب أن يكون بحثًا مباشرًا من خلال كل اسم موثوق للخادم طوال الوقت ولم يعمل التخزين المؤقت، فلن يتصرف نظام DNS بطريقة يمكن للأشخاص استخدامها. هذا أمر سهل.

تعمل تسوية مساحة الاسم وإزالة هذا التسلسل الهرمي على تقليل كفاءة التخزين المؤقت في المواقع ذات حجم الاستعلامات الكبير.

وبالتالي، بينما نقوم بتسوية مساحة الاسم بشكل أكبر، فإننا ندفع غرامة في أداء نظام DNS. والآن، الملاحظة التي خلصنا إليها اليوم هي أن التحول من 4 إلى 6 إلى 200 إلى بضعة آلاف لم يغير سلوك نظام DNS بشكل ملحوظ، وهذا صحيح تمامًا.

وما لا نفهمه هو أن عقوبة الأداء الإضافية عند القيام بالتغييرات التدريجية، وهذا موضوع مثير للاهتمام للدراسة المستقبلية حول هذه القضية برمتها الخاصة بالتصنيف وميزة التسلسل الهرمي في نظام الاسم هذا ليقدم الأداء، وهو الأمر الذي نسعى جميعًا لتحقيقه، مقابل مشكلات مساحة الاسم نفسها.

حيث ستحل التسوية مشاكل أخرى ولكنها تخلق مشكلات أخري أيضًا. وبذلك، هذا هو بالتأكيد موضوع للدراسة المستقبلية.

ميريك كايو: شكراً لكم على كل ذلك. وأنا أنظر في الوقت.

مارتن بوترمان: أرجو المعذرة.

چيوف هوستن: عذرًا. إجابة طويلة.

مارتن بوترمان: لا، لا، لا، لا، فقط الأمر نفسه بالنسبة للامتدادات الأمنية لنظام اسم النطاق (DNSSEC) فهمت ما تقصده. أُقدر ذلك. شكرًا جزيلاً لك على إجاباتك.

تفضل، يا ميريك.

ميريك كايو: عذرًا يا مارتن. أنا أطالع فقط أننا نقضي ما يقرب من 20 ساعة في موضوع واحد - أقصد، 20 دقيقة في موضوع واحد.

أنا أود إجراء المناقشة والتأكد من أن كل شيء واضح من كلا الجانبين.

أري أن بباتريسيو لديه سؤال. لذا رجاءًا، قم بطرح سؤالك أيضًا.

باتريسيو بوبليت: بسرعة، أولاً وقبل كل شيء، ستحصل على مليار، ولن يحدث ذلك في الحال ولكن سيحدث هذا خطوة بخطوة. وأعتقد بأنه في هذا الموقف، ما تريده هو الحصول على أكبر تنوع ممكن في الأجهزة والبرامج لخوادم الجذر، لذا يمكن أن يعمل أحدهم بمثابة طائر الكناري في المنجم ويخبرك بما هو وشيك قبل أن ينهار الباقي .

چيوف هوستن: هل يمكنني الإجابة على ذلك بسرعة يا ميريك؟ حيث إنه يتضمن، على ما أعتقد، موضوعًا بارزًا هنا.

حتى الآن قمنا بتوفير المنافسة والتنوع في الحروف والكلمات التي نستخدمها في منطقة الجذر. وفي مرحلة ما، قد تنتقل هذه الصناعة إلى المنافسة في السلوكيات وتعطي بالفعل تجربة متنوعة لنظام DNS من خلال وجود تسميات مختلفة تستدعي سلوكيات مختلفة في نظام DNS نفسه.

إذا حدث ذلك، فسوف ندخل حيزًا لا نملك فيه خبرة عملية. لقد استخدمنا نظام DNS موحد للغاية حتى الآن حيث يتم الاستعلام عن سلوك النظام بصورة مستقلة عن التسميات.

وقد أجرينا بعض التجارب الطفيفة مع أسماء نطاقات الإنترنت الدولية (IDN) حيث يتم العمل على الحافة ثم تحدث الدقة التقليدية في المنتصف. وهذا بالتأكيد طرح مشاكله.

إذا انتقلنا إلى مزيد من التنوع السلوكي وأدخلنا الحوسبة فضلاً عن تقديم الأسماء، فسننشئ نظام DNS مختلفًا كليًا لا يمكن التنبؤ بسلوكياته الديناميكية في هذه المرحلة تمامًا، ولا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للتغييرات فحسب ولكن لا يمكن التنبؤ بها للتغيير ككل. حيث ستعرض التغييرات النظام للخطر بأكمله، وليس فقط الأجزاء التي قمت بتغييرها. وهذا نوع من التحذير من أن هذا مجال للشروع فيه بحذر باعتباره الاستجابة الأكثر ملاءمة. شكراً لك.

ميريك كايو: شكرًا جزيلاً لك على ذلك، چيف.

وبالنسبة لأولئك الذين قد لا يرون الدردشة، قام جون كرين أيضًا بإضافة بعض السياق الذي تدعمه ICANN، بالطبع، بشدة لكل من جهود القياس RSSAC002 و 047 وأنه توجد بعض النماذج الأولية التي يجري استخدامها للآخرين.

ومع قيام مكتب رئيس قسم التكنولوجيا باستكشاف الأخطاء وإصلاحها واكتساب الخبرة مع هذا النظام، أعتقد أنهم سينظرون في أفضل طريقة لنشر القياسات. لذلك أردت فقط إضافة هذا الجزء من السياق أيضًا.

حسنًا. شكراً جزيلاً لك، چيف ولزملائي في مجلس الإدارة على هذه المناقشة الزاخرة بالمعلومات.

دعونا ننتقل إلى الموضوع التالي، والذي أعتقد أنه SAC118.

لذا، ستيف كروكر، تفضل الكلمة.

ستيف كروكر: مرحبا بالجميع. يسعدني أن أعود معكم مرة أخرى، ولو حتى افتراضيًا. SAC118 هو تقرير خرج من مشاركتنا في عملية تطوير سياسة عملية تطوير السياسة (GNSO)المعجلة، المرحلة 2 (A) والتي، كما تفهمون، تبعت المرحلة الثانية وتبعت المرحلة الأولى. لذا فإنه هذا يطرح السؤال عما تعنيه كلمة "معجّل" بالضبط في هذا السياق.

فقد ركزت المرحلة 2 (A) على سؤالين مُحددين، ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك طريقة للتمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين في عملية التسجيل، أي الشركات مقابل الأشخاص؛ وإذا كان الأمر كذلك، فهل - يجب استخدام هذه المعلومات للتعامل مع التسجيلات بشكل مختلف.

والسؤال الآخر الذي تناول عناوين البريد الإلكتروني ذات الأسماء المستعارة، والتي أود الحديث عنها بصورة منفصلة.

في كلتا الحالتين، وكجزء من مشاركتنا - أود أن أذكر أن تارا والين وأنا كُنا ممثلين ومشاركين في مجموعة العمل في اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. وشاركت تارا في هذه العملية لفترة أطول بكثير مما شاركت فيه. وأود أن أتأكد من تفهمه أنه على الرغم من أنني أتحدث في الوقت الحالي، فإنها حملت على عاتقها جزءًا كبيرًا من الأعمال الصعبة.

في كلتا الحالتين، ولكلا السؤالين، على الرغم من أننا شاركنا بنشاط كبير في مجموعة العمل وساهمنا في وضع تصوراتنا وتعليقاتنا وما إلى ذلك ضمن حدود عملية تطوير السياسة، مما يعني أنه كان هناك ميثاقًا ومجموعة معينة من الأهداف، والتى جاءت أيضًا إلى جانب بعض المشاعر القوية بأن هناك شيئًا أعمق تم كسره بشكل أساسي.

لذلك، أود أن - وعلى أساس ذلك، فضلاً عن جميع إسهامتنا التي كانت ضمن العملية، أردنا الخروج من العملية والتحدث معكم من منظور اللجنة وإلى المجلس وللمجتمع بشكل عام وتقديم بضع ملاحظات.

لذلك فيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين، أصبح من الواضح بأنه يوجد قدرًا هائلاً من المجهود تم بذله فيما إذا كان يجب جمع هذه البيانات أم لا، وكيفية استحدامها، وكيف - إلى أي مدى يمكننا الاعتماد عليها، وما هي مخاطر اتخاذ القرار الخاطئ، وما الذي سيحدث إذا تم التعامل مع شخص طبيعي كما لو كان شخصًا اعتباريًا والعكس صحيح، وكلها مرتبطة باللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) وقواعدها المتعلقة بالخصوصية.

والتركيز على محاولة الضغط على أكبر قدر ممكن من الوصول إلى البيانات العامة -- دعوني أصيغ لكم ذلك بصورة مختلفة قليلاً. كان التركيز - من قبل بعض الأطراف بما

فيهم بعض زملائنا في اللجنة هو كيفية تقليل كمية البيانات التي تم اعتبارها غير عامة، وبالتالي، تعظيم كمية البيانات التي كانت متاحة للجمهور. ومع المشاركة في كل ذلك والاستماع ومحاولة فهم ما كان يحدث بالفعل، أصبح من الواضح أن مصدر القلق الرئيسي الواضح والذي قاد الكثير من المناقشات؛ كان الافتقار الضمني للمصداقية بأن الوصول إلى البيانات غير العامة من شأنه أن يأتي بأي نوع من الطرق المفيدة والفعالة والمناسبة.

هذه قضية خطيرة. فقد تعلق سياق العملية المعجّلة لوضع الساسسات (EPDP) بأكملها، أو على الأقل أجزاء كبيرة منها، بتحديد ما يجب نشره وما يجب حمايته كما لو - حسنًا، مع إدراك أن باقي النظام سيأتي بطريقة ما إلى الوجود وسيتم تحديده. ومع ذلك، لا يوجد دليل على أن مثل هذا الأمر سيحدث بالفعل.

لذلك حرصنا على كتابة هذا التقرير كتقرير للجنة ورفعه إليكم. وستكون هناك، على ما أعتقد، أشياء أخرى ستحدث مستقبلاً والتي قد نقول بأنها، "هذا ليس جيدًا بما فيه الكفاية."

إذا كنت أتذكر ترتيب الشرائح، أعتقد أن بعضًا من هذا الأمر في الشريحة التالية. أجل.

حسنًا، إليكم خمس سمات يجب أن توجد إذا كانت هناك طريقة فعالة للوصول إلى البيانات غير العامة للأغراض المناسبة من قبل الأطراف المناسبة في ظل الضوابط وعملية المراجعة المناسبتين.

فكلمة "في الوقت المناسب" في هذا السياق تُعني بأنه لا يعني يتم الرد بصورة سريعة- فهذه مشكلة منفصلة - ولكن أن النظام يظهر إلى الوجود في فترة زمنية معقولة.

وتعني كلمة "موثوقة" بأنها تعمل بطريقة يمكن التنبؤ بها وبطريقة متسقة بحيث يعرف المستخدمون ما يمكن توقعه ويمكنهم الاعتماد عليه.

وتتعلق الكلمات "المفيد" و "الفعال" بكونه مناسبًا للغرض ويسهل الوصول إليه - هو أن التكاليف والعقبات البيروقراطية وما إلى ذلك للوصول إليه تقع في بعض التوازن المعقول.

إذن هذا الأمر - يمكنكم أن تروا هذا على أنه أمر استفزازي إذا كنت تريد ذلك، ولكننا نقصد أن يكون تحديًا لما إذا كان لدينا أي سيطرة على مثل هذا النظام سيظهر أم لا، وإذا كان كان سيظهر، وما إذا ستكون سماته ذات مغزى ومناسبة للجميع.

وكما أقول، كل هذا اعترافًا بأن السبب وراء وجود قدر غير عادي من النقاش للأمام وإلى الخلف والغير مُرضي للغاية حول التفاصيل الدقيقة للتمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين كان أمرًا مدفوعًا حقًا، في رأينا، ونحن اعتقادنا بأن هذه الفروق هامة للغاية، حتى بالنسبة للأشخاص الذين يجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى البيانات، بغض النظر عما إذا كانت البيانات الأساسية تخص شخصًا اعتباريًا أو طبيعيًا أم لا.

لذلك إذا نظرنًا من خلال مخاوف اللجنة الخالص بشأن الأمان والاستقرار، إذا كان لديك ممارسون أمنيون يحاولون تعقب بعض المعلومات وهم معتمدين ويعملون وفقًا لقواعد مناسبة وهم - كما تعلمون، أنه توجد مساءلة وإجراء مراجعة وكل شيء، لا يهم ما إذا كانت البيانات تنتمي إلى شخص اعتباري أو شخص طبيعي أم لا. حيث لا ينبغي أن تكون هذه مشكلة بالنسبة إليهم، ولكنها كانت كذلك. فأنا أبلغكم هنا بأن ذلك كان عاملاً رئيسياً في المناقشات. وكما قلت، في محاولة استبطان وفهم ما الذي يدفعه، كان تحديد نوع القوة الخفية وراء النظام، وراء المناقشات، والذي كان أمرًا يتوقعه أي شخص ليكون قادرًا على الوصول إليه.

إذن هذه - هذه هي الرسالة، رسالة قوية إلى حد ما.

الشريحة التالية، من فضلك.

حسنًا، ضمن نطاق مجموعة العمل، أوصينا بجمع واستخدام التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين -- حيث كما أقول، توجد الكثير من القضايا التفصيلية المحددة حول كل ذلك. ولكن ربما ليس من الضروري في هذا الإطار الخوض في تلك التفاصيل. فبشكل بسيط هذا عامل تمييز مفيد، ولكن كما أقول ليس كامل الأعمال التى يجب القيام بها. شكراً لك.

الشريحة التالية.

لذلك تنتقل هذه التوصية إلى السؤال الكبير الثاني الذي تناولناه داخل مجموعة العمل. ظاهريًا، كان السؤال هو:هل من الممكن استخدام عناوين البريد الإلكتروني ذات الأسماء المستعارة كوسيلة لإتاحة إمكانية إرسال رسائل إلى مسجل اسم النطاق دون الكشف عن عنوانه الحقيقي لإعطائهم فكرة -- لمنحهم درجة من الخصوصية وفي الوقت نفسه درجة من سهولة الوصول.

وفكرة البريد الإلكتروني المستعار هي عنوان بريد إلكتروني مختلف يتم ترجمته بطريقة أحادية الاتجاه بحيث لا يمكنك إلغاء ترجمته إلى العنوان الحقيقي للشخص.

مرة أخرى، وأثناء التعمق، كان هناك هدفان واضحان للغاية متشابكان مع بعضهما البعض. الهدف الأول هو بالضبط ما قلته، وهو كيف يمكنك توفير الوصول للمسجلين بطريقة تحافظ على خصوصيتهم، ومع ذلك إتاحة الوصول إليهم؟

كانت هناك طريقتان مختلفتان للقيام بذلك. ببساطة يمكنك الحصول على خدمة إعادة توجيه بواسطة المسجل. حيث يمكن أن يكون لديك نظام قائم على الويب، وهو ما يفعله بعض المسجلين. إذن السؤال هو، لماذا هذا التركيز الشديد على جهات اتصال البريد الإلكتروني ذات الأسماء المستعارة؟

تبين أن الهدف الثاني والمنفصل تمامًا لبعض الناس هو الرغبة

لربط التسجيلات التي - مرة أخرى، من منظور الأمان في الغالب ولكن ربما لأغراض أخرى، فأنت ترغب أن تكون قادرًا على رؤية مجموعة كاملة من التسجيلات ومعرفة أنها مرتبطة ببعضها البعض بمعنى أن لديهم نفس المُسجل . ولا أعرف من هو. ولا نعرف ما هو عنوان بريدهم الإلكتروني ولكنك تعلم أنهم يشتركون في هذا التعامل، هذا التوصيف.
حسنًا، يا إلهي، هذا مثير للاهتمام، ولكنه جانب منفصل بالكامل وغير مرتبط تمامًا أيضًا.

وإذا كنت ستحاول القيام بذلك حقًا، فمن الأفضل القيام بذلك عبر التسجيلات داخل مُسجل واحد. فهذا أمر مختلف كليًا أن تحاول القيام بذلك عبر جميع المسجلين أو حتى جميع مسجلي الطرف المتعاقد.

إنها قضية أكثر تعقيدًا وتطلبًا تقنيًا. ولكن مرة أخري، تبين أيضًا، أنه إذا تراجع الشخص ونظر إلى هذا من نوع من منظور الفطرة السليمة، فإنها نفس المشكلة ولكن بمظهر مختلف.
إذا كان لديك حق الوصول، والتحكم المناسب والمصرح به وما إلى ذلك، إلى النطاق الكامل للتسجيلات، فتوجد العديد من الطرق للحصول على المعلومات ذات الصلة. ليس باستخدام عناوين البريد الإلكتروني فقط ولكن باستخدام عوامل أخرى أيضًا.

لذا، ومرة أخرى، فإن سبب التركيز على هذا السؤال الخاص حول جدوى البريد الإلكتروني المستعار هو المحاولة لإيجاد حل لمشكلة وهو نوع من المشكلات الخاطئة والحل الخاطئ. المشكلة هي - وهذا هو الأساس التى تقوم عليه:حسنًا، إذا لم أتمكن من رؤية جميع البيانات حتى لو كنت مخولًا للقيام بذلك، بشكل جيد، فما الذي سنفعله في هذه الأثناء؟ والإجابة هي:لماذا لا نقوم ببناء نظام يُتيح لك الوصول إلى البيانات التي تحتاجها للوصول إليها والقيام بذلك بطريقة تجعله يعمل بالفعل مع الجميع؟

وبمجرد القيام بذلك، فإن السؤالين الكامنين وراء ذلك، هو طريقة حماية خصوصية الأفراد الذين ستتواصل معهم وكيفية تربط الممتلكات العامة عبر التسجيلات، حيث سيصبحون مفككين ويكونان سؤالين منفصلين ومتميزين تمامًا.

الشريحة التالية.

ميريك كايو: حسنًا. شكرًا لك، ستيف، على هذا السياق الشامل والمفصل. أعلم أنه كان هناك الكثير من المناقشات في المجتمع وأيضًا مع مجلس الإدارة بخصوص نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD) ومرحلة التصميم التشغيلي (ODP).

وأود أيضًا أن أرحب بجميع أعضاء اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار لحضور جلسة الخميس التي ستقدم تحديثًا عن نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD) ومرحلة التصميم التشغيلي (ODP).

ولكن في هذه المرحلة، أود أن أسأل زملائي في مجلس الإدارة عما إذا كانت لديهم أي أسئلة أو تعليقات بخصوص تقرير SAC118 وأريد توضيح المزيد ومناقشة والحصول على بعض التوضيحات.

يوران ماربي: لذلك بدأت في التفكير - شكرًا لك على العرض، ستيف.

إنه طرح.

في بعض الأحيان، أتساءل عما إذا كان هناك أي طريقة يمكننا من خلالها الوصول - أنت - حيث تقدم اللجنة المشورة وفقًا لأمان واستقرار الإنترنت ضمن مهمة منظمة ICANN، وما إلى ذلك، وما إلى ذلك.

المشكلة هنا هي أننا - لدينا - كان يمكن أن يكون WHOIS مفتوحًا إذا لم تفسد المفوضية الأوروبية الأمر. آسف لقول ذلك، ولكن في الواقع هذه هي الحقيقة. وآمل أن يتم تسجيل هذا.
ليس لدي رأي في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) كتشريع بحد ذاته، ولكنني أعتقد أننا جميعًا نرى عيوبه.

وأحيانًا، أعتقد أننا - يبدو الأمر كما لو أننا بحاجة إلى إيجاد حقيقة مشتركة حول كيفية تحديد المشاكل التي تسببت بها اللائحة بالفعل.

القانون - القانون - إنه مثل الجبن السويسري. إنه قاسي للغاية في بعض الأماكن وبه ثقب كبير في أماكن أخرى. وهذا ما الذي - حيث تخلق هذه الثغرات أيضًا نقاشات كثيرة.

نحن نحصل على المزيد من السوابق القضائية - كل يوم تقريبًا، لأنه تم إثبات اللائحة العامة لحماية البيانات -- تم إثباته في المحاكم الأوروبية. وبالطبع لها تأثير على جميع مستخدمي الإنترنت حول العالم. حيث أنه في بعض الأحيان يكون من الصعب معرفة من هو المواطن الأوروبي الذي يمتلك اسم نطاق.

وقد أدليت ببعض التعليقات حول هذا الموضوع، حول نظام الوصول/الإفصاح الموحد. ويمكننا دومًا مناقشة هؤلاء أيضًا.
وبالنسبة للمناقشة حول الشخصيات الاعتبارية الطبيعية. لقد تلقينا، على سبيل المثال، مرة أخرى في اليوم - أعتقد أنه كان في العام 2018 أو 2019، إرشادات من مجلس حماية البيانات، وهو الأشخاص الرسميون الذين يتحدثون - يقدمون توصيات حول هذا الموضوع. وأخبرونا كيف ننظر إلى السؤال المتعلق بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

وبالطبع، هم الـ - وكانت هناك بعض السوابق القانونية بعد ذلك والتي قد تؤثر عليها. ولكنهم ما زالوا يقدمون النصيحة.

لذلك أنا أفكر أحيانًا في كيف يمكننا - كيف يمكننا - فيما يتعلق بكفاءتك فيما تفعله - و (لا يمكن تمييزه) تحدثت عن هذا عدة مرات، على ما أعتقد. وكيف يمكننا -- هل توجد أي طريقة يمكننا بها نوعًا ما -- بدون إجراء نقاش، التى أذهب وأطلب، نعم، لكن القانون له القول هذا في هذا الفصل، وهذه هي الطريقة التي نُفسر بها ذلك، ويمكنني إثبات دليل على ذلك، لأن المفوضية الأوروبية (لا يمكن تمييزه) طلبت (لا يمكن تمييزه) قانونًا يُغير بعض الحقائق الأساسية، وما إلى ذلك، وما إلى ذلك.

إذا كانت توجد أي طريقة يمكننا من خلالها الوصول إلى هذا الواقع المشترك حول ما نفكر فيه - فأنا لا أعارض المقترحات التي تُقدمها. إنه فقط الأمر -- وأنا حتى لست محاميًا. ولكنني - لقد عملنا - لقد عملت عمليات تطوير السياسة بجد كي أفهم. إذا كانت هناك أي طريقة من خلالها يُمكننا إيجاد أرضية مشتركة. فنحن لا نعتقد -- لا أعتقد أن المشكلة ضخمة. وأنت تشير إلى ذلك -- سحب البيانات من نظام WHOIS. لقد كنت علنيًا حول حقيقة أنني أعتقد أن - بعض القرارات التي اتخذها سبب WHOIS ليست مفيدة تجاه شفافية الإنترنت وتسبب الخراب للباحثين، ومجتمع .I.P، وغيرها.

هذا ليس -- أعتقد بأننا جميعًا نتفق على هذا الأمر.
لكنني أعتقد بأننا بحاجة إلى إيجاد هذه الأرضية المشتركة في مكان ما للحديث حولها.

هذه -- هذه -- هذه -- وليست أوروبا فحسب. بسبب مناقشات دروع الخصوصية، كما تعلمون، وأطلق عليها اسمًا مختلفًا، حيث يجب أن يعقد الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع دولة حول النقل الفعلي للبيانات. حيث تقوم الآن العديد من الدول التي ترغب في إجراء مثل هذه الأنواع من التبادلات مع دول الاتحاد الأوروبي بإبرام اتفاقيات تجارية، حقًا، مع الاتحاد الأوروبي، مما يعني أنه يجب أن يكون لديها، وفقًا للإعداد، تشريعات تشبه اللائحة

العامة لحماية البيانات (GDPR). لذلك ليست فقط اللائحة هي التي تنتشر مثل الفيروس، بمعنى -- هذا تشبيه سيء جدًا في الوقت الحالي -- إنه أيضًا التشريع نفسه ينتشر عن طريق -- أعني، جرت مناقشته حتى هنا في كاليفورنيا، من أجل الحصول على عمليات نقل بيانات دولية.

لذلك أنا لا - أنا أتفق مع ستيف، كما تعلم. وكفاءتك حول هذا هي أعلى بكثير مما كنت عليه في أي وقت مضى. حيث أتساءل فقط عما إذا كانت هناك إمكانية بالنسبة لنا للعثور على هذه الأرضية المشتركة. اسمح لنا على الأقل بالمساهمة ونقول، حسنًا، هذه المشكلة التي نتفق عليها، وهذه المشكلة لا نتفق عليها، لذلك لا ينتهي بنا الأمر مع -- إنه كما قال أحدهم للتو في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) الذي سمعته للتو - يجب أن يكون نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD) قادرًا على إعطاء أي شخص يمنح طلبًا نوعًا من الإجابة. لا يستطيع النظام القيام بذلك، لأنه مخالف للقانون. وإجراء تلك المناقشات -- إنه -- لا أعتقد أنها تساعدنا على الإطلاق.

أرجو المعذرة. يجب أن اسكت وأعطي الكلمة إلى بيكي، وهي محامية، وفي الواقع، هي محامية جيدة حقًا عندما يتعلق الأمر باللائحة العامة لحماية البيانات.

ميريك كايو: أجل. شكرًا جزيلا لك على هذا، يوران.

حسنًا، أعتقد، ستيف، ما لم تكن تريد الرد على الفور، أود إعطاء الكلمة لبيكي ثم أرى ما إذا كان لدينا أي ردود من جانب اللجنة أم لا.

ستيف كروكر: تولي الأمر.

ميريك كايو: تفضلي يا بيكي.

بيكي بير: هل تولت الأمر، أليس كذلك؟ هذا أمر رائع.

أود فقط أن أبدأ بالقول، ستيف، كل ما قلته منطقي تمامًا. والمشكلة هي أننا نتعامل مع عالم فيه -- الأمر غير منطقي تمامًا.

ووجدنا أنفسنا في موقف أنه في نقطة معينة من هذه المناقشة حيث أصبح من الجلي أنه في نهاية المطاف، ونظرًا لعدم تمكننا من الحصول على مشورة قابلة للتنفيذ من هيئة حماية البيانات الأوروبية، كان في النهاية قرار الكشف عن المعلومات في أيدي المُسجل، لكل مسجل فردي، وكانوا سيقومون بذلك وفقًا لتفسيرهم للقانون.

وبمجرد ما أن وصلنا إلى هذه النقطة، سأقول الآن بعد إدراكنا المتأخر، بأنه كان علينا التوقف والتفكير في الآثار المترتبة على هذا الإدراك.

أنا أعتقد بأننا وصلنا إلى هذه النقطة، لكننا بعد ذلك تقدمنا فقط بنظرية مفادها أننا بطريقة ما سنتمكن من معالجة جميع المخاوف وجميع الأسباب المنطقية تمامًا -- أعني، أنت محق تمامًا. التمييز بين الشخص الاعتبار والطبيعي غير ذي صلة بالنسبة لشخص يحتاج إلى الحصول على المعلومات لأغراض مشروعة. يوجد، كما تعلمون، أي عدد من الأشياء التي في عالم منطقي تمامًا كان بإمكاننا جميعًا الجلوس معًا وحلها. ولكننا نتعامل مع قانون غير واضح للغاية في عالم لا يمكننا فيه الحصول على مشورة قابلة للتنفيذ. ولذا أنا أعتقد من منظور أمني، أن أحد الأمور التي نحتاج إلى التفكير فيها هو نوع ما هو المطلوب بالفعل في المقام الأول؟

هل توجد طريقة للحصول على معلومات ذات أسماء مستعارة بالكامل وبقوة والتي تخدم الباحثين الأمنيين بطريقة مختلفة عن التي سيوفرها نظام الوصول/الإفصاح الموحد؟ أعني أن النظام سبقدم شيئًا واحدًا وشيءًا واحدًا فقط وهو أنه سيقدم نظامًا موحدًا لنظام الإدخال. فهو لن يقدم نتائج يمكن التنبؤ بها من الخارج، على مستوي النتائج. ولن يحقق نتائج - قد يُحقق نتائج في الوقت المناسب ولكن ربما لا تكون في الوقت المناسب بما يكفي لأي شخص. ولكن لا يمكن الحصول على القدرة على التنبؤ والموثوقية في عالم لا نعرف فيه في النهاية ما يعنيه القانون، ويجب علينا أن نرجع إلى المسجل في معظم الحالات لتحديد ما يعنيه القانون بالنسبة لهم.

لقد تحدثنا سويًا حول هذا الأمر في أي عدد من الظروف، ستيف. وكل ما قلته كان منطقيًا إلا في سياق القانون الذي نتعامل معه.

ستيف كروكر: حسنا، ربما سأرد بثلاثة تعليقات.

أولاً، لقد أثمن كثيرًا تعليقاتك حول إدراك أنه إذا كانت هناك مشكلة وربما لو كنت قد رأيت ذلك، كنت ستتوقف في وقت سابق. وردّي على ذلك هو، نعم، ولم يفت الأوان للتوقف الآن. وعلى وجه الخصوص، لا أرى كيف أستمع إلى هذا التعليق وسنعمل الاستمرار في النظام على أي حال.

نظرًا لأنه يتم تسجيل هذا، فقد نستفيد منه أيضًا ونضعه في السجل. يجب إيقاف نظام SSAD على الفور الآن. فهو لا يصلح للغرض. ولا يقدم حلاً لمشكلة. حيث لم يتم تحديد المشكلة بشكل صحيح، لذا قم بعمل نسخة احتياطية وابدأ من جديد. هذا التعليق الأول.

تعليقي الثاني هو أنني أسمعك أنت ويوران بوضوح شديد حول ما تعتقد أنه تأثير القانون. وأنا أري بأنه من المهم دعم الافتراضات وفحصها بوضوح شديد جدًا.

هذا ليس الوقت المناسب. نحن لا نملك الإعدادات الصحيحة، وبالتأكيد ليس لدينا ما يكفي من الوقت والاستعداد. ولكنني أعتقد بأنه توجد مناقشة جادة للغاية، مناقشة رصينة ودقيقة ومدروسة، حول ماهية الافتراضات وكل ذلك.

تعليقي الثالث الذي أرغب في الحديث عنه - ثم سأتوقف - هو أن هناك قيمة كبيرة في حل الأجزاء التي يمكن حلها بدلاً من محاولة حل كل شيء في وقت واحد.

يحتوي هيكل مساحة المشكلة على بعض الأجزاء التي يجب أن تكون سهلة نسبيًا لإحراز تقدم فيها والأجزاء الأخرى التي قد تكون صعبة. ويوجد الكثير مما يمكن قوله، على ما أعتقد، لتقسيم المشكلات والعمل على المشكلات التي يمكن حلها ثم السماح للخبرة والوقت والضغوط الأخرى بتحملها حتى تتمكن بعد ذلك من التعامل بشكل تدريجي مع الأجزاء الأخرى من فضاء المشكلة.

إذن، هذه هي التعليقات الثلاثة التي أود أن أقدمها لكم.
ومجرد تلخيص سريع، فإن نظام الوصول/الإقصاح الموحد (SSAD) هو حل غير كامل للمشكلة والمضي قدمًا فيه فهو مجرد، كما تعلمون، إلقاء أموال جيدة بعد أمر سيء بطريقة ما.

يوران ماربي: هل يمكنني أن أسألك على أمر ما يا ستيف:في رأيك، ما هي أكبر مشكلة في نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD)؟

عذرًا، يا رود، على اندفاعي.

ستيف كروكر حسنًا، هذا بالضبط ما قلته يا يوران. إنه يمرر الطلبات ولا يوجد توحيد ولا يقين ولا وضوح لما سيحدث معها.

كان من المعتاد أنه عندما يتم تقديم طلب من خلال بروتوكول WHOIS، ستحصل على رد مرة أخرى، على سبيل المثال، ثانية، تزيد أو تقل.

لدينا بيان سجل من مسجل جاد وحسن السمعة يقول، انظروا، نحن نرد الآن في غضون ثلاثة أيام ونعتقد أن هذا سريع بما فيه الكفاية. ونعتقد أن هذا جيد جدًا. وإذا قمت بالحساب، فهذا أبطأ بمقدار 100.000 مرة.

الآن، ما هي الأنظمة في هذا العالم التي تستخدمها حيث يمكن لشخص ما إدخال عامل من عشرة إلى التأخير الخامس ثم يَدعي، حسنًا، إنه مجرد تأخير بسيط؟ هذا هراء.

لذلك نحن مجتمعون هنا بصفتنا مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. سأعلق فقط على أن إحدى سمات اللجنة وهي أننا في الأساس هيئة تقنية. لذلك وبالإضافة إلى القضايا المحددة للأمن والاستقرار، إلى حد كبير، يعرف كل واحد منا شيئًا ما عن تصميم وتشغيل نظم التشغيل، بدرجة أكبر أو أقل. ومهما كان التأثير على الباحثين والممارسين الأمنيين الذين نتحدث نيابة عنهم، فإن الأمر الأكثر جوهرية هو أننا نقدم هنا بتصميم يفشل ببساطة في التحقق الوظيفة الأساسية فيما يتعلق بما إذا كان النظام مفيد أم لا.

ميريك كايو: عفوًا، كان الصوت مكتومًا. شكراً جزيلاً لكم على المناقشة. أرى أن رون كان ينتظر بصبر ويده مرفوعة. وأرى يد مارتن مرفوعة أيضًا ثم بيكي. لا أعرف ما إذا كان مارتن أولا أم بيكي أولًا. ولكن اسمحوا لي أن أعطي الكلمة لرود أولاً.

رود راسموسين: شكرًا يا ميريك. شكراً لك، ستيف. بين ستيف وباتريك، لدي مهمة كبيرة للغاية للقيام بها. ولن أحاول القيام بها في الوقت الحالي بخلاف الإشارة إلى أننا أجرينا الكثير من النقاشات حول هذه الموضوعات والقضايا، وما إلى ذلك. حيث يحل نوع النظام كما هو مقترح الآن جزءًا من المشكلة، وكأي حل جزئي تم طرحه، يجد عدم استيعاب في استخدامه والاتساق في القدرة على الحصول على استجابة من شيء ما دون أي تأكيدات من ذلك في فترة زمنية، وما إلى ذلك، أو من المحتمل أن يؤدي إلى عدم اعتماده. ويبدو بأن تم قضاء الكثير من الوقت والمجهود على عدم حل المشكلات.

وهذا يأخذني إلى النقطة التي أردت توضيحها حينما رفعت يدي، وهي بأنني أعتقد أنه عندما قضيت الكثير من الوقت في محاولة التكيف والاجتماع للتعرف على كيفية حل جميع المشاكل التي تسببت فيها من خلال إدخال اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) وأنظمة الخصوصية الأخرى في هذا العالم ولكنني أرجع وأقول:ما هي الأشياء الأساسية التي نرغب كمجتمع في تحقيقها؟ هل نحن كمجتمع نتفق على أنه من المهم للباحثين في مجال إنفاذ القانون والأمن، على الأقل في منطقتنا، والأشخاص الآخرين الذين لديهم مصالح مشروعة تتمثل في القدرة على الوصول إلى تلك البيانات، هل نحن جميعًا نتفق على أنه من المهم توفير طريقة تفعل ذلك بطريقة قانونية بوضوح؟ ونحن جميعًا نوافق على ذلك. أنا لا أعلم بأننا هناك.

أعتقد أننا نوعًا ما نقول ذلك ضمنيًا. حيث لم نقض الكثير من الوقت في القول بأن ها هو بياننا لما نحتاج إلى أن نكون قادرين على القيام به ثم نأخذه إلى السلطات المختصة إذا كان القانون يقفل حائل في الطريق أو الأشخاص التقنيين، وإذا كان يصعب تنفيذه أو العمل مع الرفاق التشغيلين إذا كان الأمر مكلف لتنفيذه. ما هي -- كما قال ستيف، فلنعد إلى الأساسيات قليلاً وربما نقترب من ذلك بطريقة يمكننا جميعًا أن نتوصل إليها من منظور موحد لما نريد تحقيقه.

سأضيف ذلك فقط إلى ما قاله ستيف كطريقة محتملة للمضي قدمًا. شكراً لكم.

ميريك كايو: شكرًا جزيلاً، يا رود على هذا السياق الإضافي. أعتقد أنه كان من المفيد للغاية سماع ذلك.

مارتن، أنت التالي.

مارتن بوترمان: أجل، لا، بالتأكيد. أنا أُقدر المناقشة والمُدخلات.

يُمثل التحدي هو الفرق بين ثانية واحدة والمائة ألف مرة أن الأمر ليس فقط -- إنه لا يجيب على نفس السؤال. فهو سؤال يتضمن جودة الخدمة للقيام بالأشياء التي يتطلبها القانون، واختبار التوازن وجميع المخاطر القانونية التي تأتي معه.
لذا، سواء أكان هذا هو النظام الذي سيعمل أم لا، فأنا متأكد من أنه مع كل التطلعات، فنحن سنقترب أكثر من الإجابة. وسيتطلب الأمر أيضًا من المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) النظر فيه. ولكن النقاط التي تُثيرها حول ضرورة وصول الباحثين في مجال الأمن هي، بالطبع، نقطة ممتازة ويمكننا أن ننظر في كيفية حلها.

ولكن، نعم، لا تتمثل المشكلة في النظام الآلي. وفي اعتقادي أن المشكلة تكمن في قانون لا يجعل الإجابات الواضحة ممكنة.

لكن، بيكي، أنت تعرف الكثير عن ذلك.

بيكي بير: حسنًا، أنا لا أختلف معك. أعتقد بأنه توجد مشكلة في القانون، ولكنني أعتقد أن الأمر يستحق التوقف ونوعًا من التراجع والاعتراف بما أعتقده أنا وستيف الذي اتفقنا عليه، والذي كان في مرحلة معينة يجب أن نُدرك أن ما هو أساسيًا كان ممكنًا نظرًا للتوجيه الذي

تمكنا من الحصول عليه من مجلس حماية البيانات الأوروبي، والذي كان غير كافي، كان سيترك هذا في أيدي القرارات الفردية.

ولذا، أود فقط أن أقول إنني تمامًا -- متعاطف تمامًا مع فكرة أننا ربما سلكنا طريقًا على أمل أن هذا من شأنه أن يوصل الأشياء التي يريدها الناس عندما، في الواقع، كان يجب أن نتوقف ونقول:إليكم بالضبط ما سيتم توصيله، وهو نظام إدخال الذي لا -- والذي لا يضمن خروج أي شيء -- على الجانب الآخر.

الآن، فقط لأكون واضحًا، بذلت منظمة ICANN أطوالًا بطولية حقًا، لمحاولة شرح ما هو مطلوب بشكل أساسي لاقتراح نموذج تقوم فيه المنظمة بنفسها بإجراء اختبار التوازن، حيث حصلنا على نموذج للتنبؤ. ونحن لم نتمكن من استيعاب ذلك من مجلس حماية البيانات الأوروبي أو من المفوضية الأوروبية.

لكني ببساطة لا أريد أن أخسر - أنا أعني، أعني -- أعني، نحن في مرحلة التصميم التشغيلي. ونحن سننظر في كل هذه القضايا التي يتعين علينا النظر فيها بصفتنا مجلس إدارة فيما يتعلق بما إذا كان يتم خدمة المصلحة العامة، وما إذا كنا نفي بواجبنا الائتماني فيما يتعلق بما يتم تسليمه.

لكنني لا أود أن أغفل حقيقة أننا ربما نحتاج إلى -- ربما نحتاج إلى التفكير حول -- نحتاج إلى طريقة للتفكير في نوع ما يتم تسليمه وما سيكلفه في منتصف العملية مقارنة بنهاية العملية. وربما نحتاج إلى طريقة للتفكير في نوع من قضايا إعادة التوجيه الأساسية في عملية تطوير السياسة.

أعتقد فقط أنه يوجد قدرًا هائلاً يمكننا تعلمه من التجربة التي مررنا بها جميعًا فيما يتعلق بتطوير العملية المعجّلة لوضع سياسات المرحلة الأولي، والمرحلة الثانية، والمرحلة الثانية (a). وأنا لا أود أن أغفل عن ذلك في المستقبل.

ميريك كايو: شكرًا جزيلاً. أعتقد بأن هذه مناقشة هامة للغاية حتى يمكن، كما تعلمون، التعبير عن كل الأطراف وكل الجوانب المختلفة. أعني، أن هذا ليس بالأمر الهين. فمن الواضح أن عملية إيجاد حل ليست بالأمر الهين. لذلك أنا أقدر كثيرا المناقشة الصريحة على كلا الجانبين.

في هذا الوقت، يتبقى لدينا خمس دقائق.

يوران ماربي: هل يُمكنني سرقة دقيقتين منهم لأنني أريد العودة إلى شيء قاله ستيف، الافتراضات.

أعتقد بأن هذا أمر هام كي نتحدث عنه. أعني، نحن نعيش في عالم تُحدث فيه القوانين فرقًا.

وأنا تشكّل لدي فهم أفضل الآن حول هدفك من المناقشة. إنها فقط ظهرت كمشكلة مع نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD). أعني، تتمثل مشكلتكم مع القانون. ويؤسفني أن أقول ذلك، لأنه إذا لم يكن القانون موجودًا، فلن نجري هذه المناقشة. وسيكون لدينا مناقشة مغايرة، كما أظن، لكننا لن نُجري هذه المناقشة.

ستيف كروكر: سأقاطعك، يا يوران. كانت لدينا نسخة من هذه المناقشة في مكتبك منذ فترة، منذ فترة طويلة الآن. وكان ورد فعلي على ما قلته آنذاك، وهو ما تقوله الآن بشكل أساسي، هو أنني لا أعتقد أن هذا صحيح. لا أعتقد أن القانون في حد ذاته هو المشكلة بالضرورة.

القانون - اللائحة العامة لحماية البيانات وأبناء عمومتها المتعددين، إصدار كاليفورنيا وما إلى ذلك، مدفوعة برغبة معقولة جدًا في حماية خصوصية الأشخاص، وهو أمر منطقي تمامًا.

فتجسيدها، وتفسيرها لها وما إلى ذلك هو حيث تصبح فيه الأشياء معقدة للغاية وفوضوية.

ولكن الدافع الكامن وراء تلك القوانين هو أمر نؤيده جميعًا. هو كيفية تصميم أنظمة قابلة للتطبيق - ويُقصد "بالأنظمة"، إنني لا أتحدث عن الأنظمة الإلكترونية فحسب، بل عن الأنظمة البيروقراطية التي نبنيها لأنفسنا والعمليات التي نشارك فيها أيضًا -- حيث تُمثل تحديًا يتمثل مخزوننا بشكل جماعي. هذه هي الوظيفة التي نُشارك فيها.

وإنني أعتقد بأنه تحدٍ معقول تمامًا. فالأمر ليس معقدًا مثل حل مشكلة الجوع في العالم. وليس معقدًا مثل حل الجائحات. فإنها مجرد مشكلة في تصميم النظام. فلن يكون مثاليًا، ولكن لا يجب أن يكون بهذا السوء.

إذن، هذه هي محاولتي للتراجع عن تحدي الافتراضات. وأنا أري بأن المشكلة كلها بسبب هذا القانون، حيث تبدأ الصعوبة ويكون المسار الذي يتجاوز تلك النقطة نوعًا ما غير قابل للاسترداد، إذا كان هذا هو الموقف الذي نتخذه.

وأنا أقوم فقط برزع علامة وأقول إنه لا يبدو لي أمرًا فظيعًا أن القانون كما هو مذكور هو كل ذلك العبء. وهذا أمر ايجابي بشكل عام.

ولكنه يتطلب الكثير من العمل للتعرف على كيفية تحقيق جميع الأشياء الأخرى التى نرغب في تحقيقها، ليس فقط من وجهة نظر الأمان والاستقرار ولكن لكل الاستخدامات الأخرى التي تحتاج إلى استخدام هذه البيانات.

شكراً لكم.

يوران ماربي: أتذكر جيدًا تلك المناقشة عندما تبادلنا الأمثلة مع بعضنا البعض. فالأطراف المتعاقدة بصفتها مراقب البيانات لديها البيانات ووفقًا للقانون، يقومون بإجراء اختبار التوازن. ولديهم المسؤولية القانونية للقيام بذلك. حيث يمكنهم تفويض ذلك إلى شخص ما، ولكن لا تزال لديهم مسؤولية القيام بذلك.

ووفقًا للتنسيقات من المفوضية الأوروبية، يمكن للمُسجل أن يقاضي أي شخص في السلسلة ولهذا السبب أسميها أحيانًا (لا يمكن تمييزه).

ولكن كما ترى، مع كامل الاحترام، أعتقد أنه لبناء النظام، يجب عليه أن يلتزم بالقانون. أنا شخص يحب بالخصوصية. ولدي أوراق الاعتماد الخاصة بي في ذلك.

حيث كنت أنا الشخص الذي قمت شخصيًا وتأكدت من نقل قانون الاحتفاظ بالبيانات في أوروبا إلى محكمة العدل الأوروبية لإسقاطه. لا يوجد شك في ذلك.

لكن بروتوكول WHOIS كان مفتوح قبل ظهور اللائحة العامة لحماية البيانات، وعلى مر السنوات، تلقينا العديد من الأوراق من مجلس حماية البيانات مثل المادة 29 وبعد تشكيل مجلس حماية البيانات لتوجيهنا إلى كيفية النظر إلى المشكلة المحددة حول WHOIS، بما في ذلك المحادثات حول الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وكيف يجب علينا الكشف عن البيانات، وكيفية العمل مع اختبارات الموازنة، وكلها أمور عامة.

أنا أعني، بأنني أعتقد أننا يجب أن نأخذ ذلك في الاعتبار عندما نقوم بالبحث عن حل لأننا إذا لم نتمكن من تحديد المشكلة معًا، ستيف -- وأتذكر أنك نظرت إلي وقلت:هل تقول لي بأننا بحاجة إلى طرف متعاقد لاتخاذ هذا القرار؟ وأنا قلت نعم. وهذه هي الطريقة التي يعمل بها القانون.

لهذا السبب أعتقد أنه بدلاً من تداول الأشياء القانونية، دعونا نجري محادثة حيث نذهب بالفعل من خلال هذا الافتراض. فأنا على استعداد لجلب مستشار قانوني خارجي حتى لا

تضطر إلى الاستماع إلي طوال الوقت. لدينا خبراء عملوا مع العملية المعجّلة لوضع السياسة (EPDP) مثل مكاتب المحاماة Bird & Bird و Jones Day. دعونا نجري المناقشة بدلاً من ذلك.

لا يوجد -- لقد خرجت مبكرًا وقلت بإنني أعتقد أن تنفيذ اللائحة العامة لحماية البيانات سيكون له تأثير على شفافية الإنترنت. وسيكون لها تأثير على باحثي البيانات. وسيكون له تأثير -- وأعتقد أن هذا ليس جيدًا.

لقد التزمت المفوضية الأوروبية، وهيئة حماية البيانات التي صاغت القانون، والاتحاد الأوروبي كدول أعضاء بهذا القانون. وطلبنا منهم:لماذا لا تعلنون أن هذه مصلحة عامة للدول الأعضاء لأن ذلك سيزيل المشكلة. نحن لا نفهم.

وسألناهم عن سبب اختلافها عن قاعدة بيانات العلامات التجارية. قالوا، أوه، هذا مختلف للغاية. إنه معهد الاتحاد الأوروبي.
لقد طلبنا منهم منحنا التفويض لإجراء اختبار التوازن. فردوا علينا بلا. ولأكون صادقًا، لم يردوا علينا بشيء. لقد جربنا كل وسيلة في تفكيري للحصول على نصيحة أفضل لـ WHOIS.

وبصراحة يا ستيف، لا أعتقد أن هذا في الميزان - وهذه حجة ربما لم نكن جيدين كفاية للقيام بذلك. في موازنة ما يعتقدون أنه أهمية خصوصية المسجلين جنبًا إلى جنب مع احتياجاتك واحتياجات الباحثين ومجموعات إنفاذ القانون، فهم يعتقدون أن الخصوصية لها الأولوية. فهذا هو بت القصيد من الهيئة التشريعية.

هل تفكيري هذا صحيح أم خاطئ؟ ليس لدي رأي في ذلك. ولكن هذا ما نحن عليه يا ستيف. ولهذا السبب أنا أري بأن نُجري نقاشًا معًا حول الافتراضات. وهناك المزيد من المحامين الذين يمكنهم إصلاح -- من يمكنه التحدث عن هذا أيضًا.

ميريك كايو: شكراً جزيلاً لك، يوران.

وأننا بتنا على رأس الساعة. أنا ممتن للغاية لأننا أجرينا هذه المحادثة، وخاصة تلك الصريحة للغاية.
وسأنهي هذه الجلسة بملاحظة مختلفة قليلاً لأنني أود أن أقول ببساطة إنه كان لي الشرف أن أعمل في دور مسؤول اتصال اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار بالمجلس. وأنا ممتن للغاية لكل من اللجنة وزملائي في مجلس الإدارة على دعمهم.

وأود أيضًا أن أرحب بجيم كمسؤول اتصال جديد للجنة وافد إلى مجلس الإدارة. ويمكنني القول بشكل لا لبس فيه إنه منذ الفترة الانتقالية في الأشهر القليلة الماضية، أنا أعرف بأنه سيكون مسؤول اتصال فعال.
شكرًا لعمليات مجلس الإدارة، وفريق دعم اللجنة لإبقائي مستقيماً وصادقًا. وأردت فقط أن أتوجه بالشكر إليكم جميعاً.

وبهذا، أختتم جلسة مجلس الإدارة - اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. شكرًا جزيلاً.

مارتن بوترمان: شكرًا لك، ميريك، على كل ما قدمته لنا جميعًا. نتطلع لرؤيتك في الجوار. شكرًا لكم جميعًا.

رود راسموسين: شكراً جزيلاً لكم من اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار فقد قمتم بعمل رائع.

ليون سانشيز: شكرًا لكم جميعًا.

ميريك كايو: شكراً لك.

مارتن بوترمان: شكراً لكم على هذه المناقشة.

[نهاية التدوين النصي]